

وإذ تحبط علماً بذكرة الأمين العام (٢٠٥) التي أحال بها التقرير المرحلي للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا عن تنفيذ برنامج المرحلة الأولى ، (١٩٨٠ - ١٩٨٣) من العقد وعن البرنامج المعتمد للمرحلة الثانية (١٩٨٤ - ١٩٨٨) ،

١ - تؤكد من جديد قرارها ١٥٠/٣٨ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا وتدعو إلى تنفيذه فوراً وبصورة فعالة :

٢ - تؤيد برنامج المرحلة الثانية من عقد النقل والمواصلات في افريقيا الذي أقره المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في قراره ٤٨٧ (د - ١٩) :

٣ - تحبط علماً بالدعم المالي الذي يقدمه الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا لإعداد برنامج المرحلة الثانية من العقد ومواصلة العمليات التي تقوم بها وحدة تنسيق العقد :

٤ - تدعو جميع الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان المتقدمة النمو ، والمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة دعمها المالي لبرنامج المرحلة الثانية من العقد زيادة كبيرة وإلى إيلاء اهتمام خاص لتمويل وتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات في البلدان غير الساحلية وإلى أن تشارك مشاركة كاملة وإيجابية في الاجتماعات التقنية الاستشارية المقررة وأن توفر للبلدان الافريقية ، بشروط سهلة ، الموارد المالية والتقنية الازمة لتنفيذ برنامج المرحلة الثانية من العقد :

٥ - تناشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية أن تزود اللجنة الاقتصادية لافريقيا بخبراء لفترة قصيرة ل القيام بأنشطة متخصصة في برنامج العقد ، بما في ذلك إعداد وثائق المشاريع :

٦ - تناشد أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستمر في تزويد اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالأموال خلال دورة البرجعة التالية :

٧ - ترجو من الأمين العام أن يوفر للجنة الاقتصادية لافريقيا موارد مالية كافية من الميزانية العادلة للأمم المتحدة لتسكينها من :

(أ) أن تنفذ تنفيذاً كاملاً الأنشطة التي أنيطت بها من قبل في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٥٠/٣٨ :

(ب) أن تضمن إعداد الوثائق المالية والتقنية ذات الصلة لمشاريع مختارة لبرنامج المرحلة الثانية من العقد :

٩ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يبلغ الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، وكل ثلاث سنوات بعد ذلك ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن تنفيذ قرارها ١٣٧/٣٨ و ١٤٩/٣٨ وهذا القرار :

١٠ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

٢٣٠/٣٩ - عقد النقل والمواصلات في افريقيا (٢٠٠)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ، الذي اعتمد بموجبه تنظيم اجتماعات تقنية استشارية وإجراء الدراسات الازمة لتحقيق التوافق والتنسيق بين مختلف وسائل النقل والمواصلات ،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٨/٦٨ المؤرخ في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٨٤ ،

وإذ تضع في اعتبارها الأولوية التي أعطيت للنقل والمواصلات في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مترددة للتنمية الاقتصادية في افريقيا (٢٠١) (٢٠١) ووثيقة لاغوس الختامية (٢٠٢) ، وتأيد المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في قراره ٤٨٧ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٨٤ (٢٠٢) لبرنامج المرحلة الثانية (١٩٨٤ - ١٩٨٨) من عقد النقل والمواصلات في افريقيا .

وإذ تلاحظ إقرار مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط الافريقيين لبرنامج المرحلة الثانية من العقد في دورته الرابعة التي عقدت في كوناكري في الفترة من ٧ إلى ١١ شباط / فبراير ١٩٨٤ (٢٠٤) ، والجهود التي بذلها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا في إعداد الخطة ،

وإذ تضع في اعتبارها أن برنامج العقد يتطلب إجراء تعديلات بانتظام طوال العقد ،

(٢٠٠) انظر أيضاً : الفرع العاشر - باء - ٤ ، المرر ٤٤٥/٣٩ ، الفرقان (ب) و (ج) .

(٢٠١) A/S-11/14 . المرفق الأول .

(٢٠٢) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

(٢٠٣) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ ، الملحق رقم ١١ (E/1984/21) . الفصل الرابع .

(٢٠٤) انظر : تقرير مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط الافريقيين عن أعمال دورته الرابعة (E/1984/21) .

الجمعية العامة ٩٦/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، للمؤتمر العام الأول لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي سيعقد على فترتين لا يزيد مجموعها على ثلاثة عشر يوماً ، وسائر التكاليف المرتبطة بتحويل المنظمة إلى وكالة متخصصة :

٦ - تقرر كذلك ، توقعاً لسرعة تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة ، أن يقوم الأمين العام بتعديل جدول مؤشرات واجتذابات الأمم المتحدة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥^(٢٠٨) بحيث لا يعقد في عام ١٩٨٥ سوى دورة واحدة لمجلس التنمية الصناعية :

٧ - ترجو من الأمين العام أن يواصل جهوده وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٨ في سبيل التحويل الفوري لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢٣٢/٣٩ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦)^(٢٠٩) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمن الإعلان وبرنامج العمل ٢٢٨١ المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارتها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرافقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث التي تضمنت فيما تضمنته التأكيد على أهمية التصنيع في تنمية البلدان النامية^(٢١٠) ،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان وخطة عمل ليها بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي^(٢١١) ، اللذين تضمنا التدابير والمبادرات الرئيسية للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي في إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وإلى إعلان وخطة عمل يودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تسييرها الصناعية^(٢١٢) ، اللذين أعلنت فيها استراتيجية لزيادة تصنيع البلدان النامية ،

(ج) أن تضمن المتابعة الفورية للأهتمامات التي تعرب عنها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية خلال الاجتماعات التقنية الاستشارية فيما يتعلق بتمويل مشاريع العقد :

٨ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يضمن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عما يتم إحرازه من تقدم في تنفيذ برنامج العقد .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢٣١/٣٩ - تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٣/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٩٣/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تضع في اعتبارها دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٢٠٦) الذي صدق عليه أو قبله أو أقره ما يزيد على العدد الأدنى من الدول الذي تلزم موافقته من أجل بدء نفاذ الدستور ،

١ - تحيط علىًّا مع الاهتمام بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المشاورات التي جرت في فيينا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٨٤ وقبل ذلك بشأن تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة :

٢ - تؤيد محتويات تقرير الأمين العام عن تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى وكالة متخصصة^(٢٠٧) ، وتطلب إلى جميع البلدان أن تلتزم بنتائج المشاورات التي جاءت في ذلك التقرير :

٣ - تعرب عن ثقتها بأن المنظمة الجديدة ستراعي محتويات تقرير الأمين العام :

٤ - تطلب إلى الدول التي لم تصدق بعد على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير :

٥ - تقرر أن ترصد موارد كافية في الميزانية العادية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لضمان توفير الاحتياطات اللازمة ، وفقاً للفقرة ٧ من قرار

A/AC. 172/92 (٢٠٨)
القرار ٥٦/٢٥ ، المرفق ، الفقرات من ٧٢ إلى ٨٠ .
انظر : A/10112 ، الفصل الرابع .
A/CONF. 4/22 ID/CONF. 1 ، Corr. الفصل السادس .

A/CONF. 90/19 (٢٠٦)
A/39/376 (٢٠٧)